

قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢

نائب رئيس الهيئة

بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٢٢

بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بالموافقة على ضوابط إعادة القيد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة.

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته .

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطى - نائب رئيس الهيئة .

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين المعدة فى هذا الشأن.

" قرر "

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيطى التأمين الاتى إسميهما فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسيط تأمين ضمن الجهاز الانتاجى بشركة بوبا ايجبت للتأمين وفقاً لأحكام المادة (٧٣) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وينفس ارقام قيدهم السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار :-

٢	اسم الوسيط	الرقم	الشركة	الرقم القومى
١.	زياد عبدالحليم متولى محمود	٤٢٢١٢	بوبا ايجبت للتأمين	٢٩٦.٦٢٦.١٠.٦٤٣٥
٢.	يوسف محمود محمد ابوالسعود	٣٥٩١٥	بوبا ايجبت للتأمين	٢٩٤.٢١٧٢١.٢١٩١

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

حال

رئيس الهيئة



المستشار / رضا عبد المعطى

٤٦٠٧٦

